

قرار وزاري رقم (٤) لسنة ١٩٨٩م بتنظيم تداول المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة^(١)

وزير الصحة العامة .

بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل ، وبخاصة على المادة (٣٤) منه ،
وعلى قانون الوظائف العامة المدنية الصادر بالمرسوم رقم (٩) لسنة ١٩٦٧م والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٠م بتحديد صلاحيات الوزراء ، وتعيين اختصاصات
الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى ، والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٢م بتنظيم المؤسسات العلاجية ،
وعلى القانون رقم (٢) لسنة ١٩٨٣م بشأن مزاولة مهنتي الطب البشري وطب وجراحة
الأسنان ،
وعلى القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٣م بتنظيم مهن الصيدلة والوسطاء ووكلاء مصانع وشركات
الأدوية ،
وعلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٨٦م بشأن تسجيل شركات الأدوية ومنتجاتها ،
وعلى القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٧م في شأن مكافحة المخدرات ، والمؤثرات العقلية الخطرة
وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ،
وعلى قرار وزير الصحة العامة رقم (٣) لسنة ١٩٨٨م بتعديل بعض الجداول الملحقة بالقانون
رقم (٩) لسنة ١٩٨٧م المشار إليه ،
وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة ،
وبناء على اعتماد مجلس الوزراء لمشروع هذا القرار باجتماعه العادي رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩م
بتاريخ ٣/٥/١٩٨٩م ،
قرر :-

الفصل الأول

جهات الوزارة المختصة بإجراءات تنظيم تداول

المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة

مادة (١)

ينشأ في إدارة الصيدلة والرقابة الدوائية قسم يسمى «قسم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية
الخطرة» يشرف على تنفيذ إجراءات تنظيم تداول المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة وفقاً لأحكام
القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٧م المشار إليه والقرارات المنفذة له ، وبوجه خاص يختص بما يلي :

١ - تلقي الطلبات المقدمة من ذوي الشأن إلى وزارة الصحة العامة للحصول على ترخيص بالتعامل
في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة ، أياً كان الغرض من الترخيص ، والقيام بفحص

(١) نشر بالجريدة الرسمية عدد (٩) لسنة ١٩٨٩ .

- هذه الطلبات والتحقق من استيفائها للبيانات والشروط والمستندات المنصوص عليها في القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٧م والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذاً له .
- ٢ - معاينة المخازن والمستودعات والصيدليات المعدة لتخزين المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة .
- ٣ - تلقي ومتابعة وحفظ كشوف حركة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة من الأشخاص والهيئات التي تتعامل في هذه المواد .
- ٤ - التنسيق والتعاون مع الجهات المختصة بوزارة الداخلية ، وإخطارها بالبيانات الخاصة بتداول المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة والمتعاملين فيها أولاً بأول .
- ٥ - الاحتفاظ بالنماذج وامسك السجلات الخاصة بإجراءات التعامل في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة والاشراف على تداولها .
- ٦ - إصدار إذن الافراج الجمركي بعد التحقق من مطابقته للبيانات والمواصفات الواردة في إذن الاستيراد ، والاحتفاظ به بعد إتمام عملية الافراج عن المواد التي تم استيرادها .
- ٧ - إبلاغ طالب الترخيص في التعامل بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة بما يتم في طلباتهم ، سواء بقبولها أو رفضها وذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول .
- ٨ - إعداد التقارير والاحصائيات الخاصة بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة ، وإخطار الجهات المختصة بما تضمنته هذه التقارير والاحصائيات .
- ٩ - قيد الأشخاص والهيئات المرخص لهم في استيراد المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة أو تصديرها أو نقلها أو الاتجار فيها أو حيازتها أو زراعة نبات من النباتات المبينة في الجدول رقم (٤) الملحق بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٧ في السجلين المنصوص عليهما في المادة (٤٦) من هذا القرار .

مادة (٢)

يتولى مدير إدارة الصيدلة والرقابة الدوائية مراجعة ودراسة طلبات الترخيص المقدمة إلى قسم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة وعرضها وفقاً للتدرج الإداري المقرر في الوزارة على السيد وكيل الوزارة ، تمهيداً لرفعها إلى الوزير لاتخاذ ما يراه بشأنها .

الفصل الثاني

إجراءات الترخيص باستيراد وتصدير ونقل

المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة

مادة (٣)

لا يجوز منح الترخيص لمباشرة الأعمال المتعلقة باستيراد أو تصدير أو نقل المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة إلا للأشخاص والهيئات الآتية :

(أ) مديري الصيدليات والمحال المرخص لها بالاتجار في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة .

(ب) مديري المؤسسات العلاجية المرخص لها .

- (ج) مديري معامل التحليل الكيماوية أو الصناعية المعترف بها .
(د) المصالح الحكومية والمعاهد العلمية ومراكز الأبحاث العلمية المعترف بها .
(هـ) الأطباء المرخص لهم بمزاولة مهنة الطب في دولة قطر .

مادة (٤)

يقدم طلب الترخيص إلى قسم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة متضمناً البيانات الآتية :-

- (أ) تاريخ ونوع الطلب .
(ب) اسم الطالب ثلاثياً وجنسيته ووظيفته أو مهنته .
(ج) اسم الهيئة أو محل العمل وعنوانه .
(د) رقم ترخيص الهيئة أو محل العمل .
(هـ) توقيع الطالب .
(و) ختم الجهة الطالبة .
ويجب أن يرفق بالطلب المستندات الآتية - حسب الأحوال :-
(أ) صورة من ترخيص الهيئة .
(ب) ترخيص مزاولة المهنة إذا كان طالب الترخيص طبيباً أو صيدلياً .
(ج) صحيفة الحالة الجنائية .

مادة (٥)

يصدر وزير الصحة العامة قراراً كتابياً بالموافقة على منح الترخيص أو رفضه . وفي حالة الموافقة يعطى صاحب الشأن ترخيصاً وفقاً للنموذج رقم (١) المرفق بهذا الطلب .

مادة (٦)

يكون قرار الوزير برفض الترخيص مسبباً ، وعلى قسم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة إبلاغه فور صدوره إلى صاحب الشأن بخطاب موصى عليه بعلم الوصول .
ولصاحب الشأن أن يتظلم من هذا القرار إلى مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه بالقرار وفقاً لأحكام المادة (٣) من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٧م المشار إليه .
وعلى قسم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة إرسال الأوراق والمستندات البيانات المتعلقة بالقرار المتظلم فيه إلى مجلس الوزراء عند طلبها .

مادة (٧)

على كل من يرغب من المرخص لهم وفقاً لأحكام المادة (٥) من هذا القرار في استيراد أو تصدير أو نقل كمية من المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة ، أن يتقدم بطلب إلى قسم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة للحصول على رخصة باستيراد أو تصدير أو نقل الكمية التي يريدتها ، ويجب

أن يتضمن الطلب البيانات الآتية :-

- (أ) تاريخ الطلب ونوعه .
- (ب) اسم الطالب ثلاثياً وجنسيته وعنوان عمله .
- (ج) بيانات الترخيص ورقمه ونوعه وسبب منحه .
- (د) اسم المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة وطبيعتها وكميتها التي يريد استيرادها أو تصديرها أو نقلها مكتوبة بالأرقام والحروف .
- (هـ) أسباب طلب استيراد أو تصدير أو نقل الكمية .
- (و) اسم الجهة الموردة في حالة ما إذا كان الطلب بقصد الاستيراد ، ويجب أن يرفق بالطلب صورة موافقة وزارة الداخلية عليه .

مادة (٨)

لوزير الصحة العامة الحق في رفض الطلب ، وله خفض الكمية المطلوبة أو إلغاء بعض الأصناف . ويعطى صاحب الشأن رخصة باستيراد أو تصدير أو نقل الكمية التي وافق عليها الوزير وفقاً للنموذج رقم (٢) المرفق بهذا القرار .
وتعتبر الرخص لاغية إذا لم يعمل بها خلال تسعين يوماً من تاريخ صدورها .

مادة (٩)

على قسم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة إرسال صورة من رخصة استيراد أو تصدير أو نقل كمية المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة إلى وزارة الداخلية خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها .

مادة (١٠)

على المستورد أو المصدر أو الناقل لكمية من المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة مراعاة شروط ومواصفات نقل وشحن هذه المواد ، أو المؤثرات العقلية الخطرة المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية وفي المادة (٩) من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٧م المشار إليه .

مادة (١١)

على المستورد أن يقدم طلباً إلى قسم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة للإذن بالافراج عن الكمية التي وصلت إلى أحد جمارك الدولة ، مبيناً في الطلب رقم وتاريخ رخصة الاستيراد والكمية الواردة فعلاً ، ويرفق المستورد بالطلب صورة من الفاتورة الأساسية وصورة من بوليصة الشحن .

مادة (١٢)

يصدر قسم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة إذن الإفراج الجمركي وفقاً للنموذج رقم (٣) المرفق بهذا القرار يسلمه لصاحب الشأن .

مادة (١٣)

لا يجوز لإدارة الجمارك تسليم كمية المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة التي تصل إلى الجمارك إلا بموجب إذن الافراج الجمركي الصادر من قسم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة .

مادة (١٤)

تتسلم إدارة الجمارك إذن الافراج من صاحب الشأن وتقوم بالتأشير عليه بالكمية الواردة فعلاً ثم تعيد أصل الأذن إلى قسم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة .
وعلى القسم المذكور إرسال نسخة من هذا الأذن إلى إدارة الجمارك ووزارة الداخلية وصاحب الشأن لحفظها لديهم .
ويعتبر الأذن لاغياً إذا لم يعمل به خلال تسعين يوماً من تاريخ صدوره .

مادة (١٥)

لا يجوز الافراج عن المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة إلا إذا كانت مسجلة بسجلات وزارة الصحة العامة ووزارة الداخلية وثبتت صلاحيتها للاستعمال ومطابقتها للمواصفات والبيانات الواردة ، بترخيص الاستيراد بموجب تقرير من مختبر مراقبة الأدوية .

الفصل الثالث

إجراءات الترخيص بالاتجار في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة وإنتاج المستحضرات الطبية التي تدخل في تركيبها هذه المواد في مصانع الأدوية

مادة (١٦)

لا يجوز منح الترخيص بالاتجار في المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة إلى الأشخاص الآتي بيانهم :-

- (أ) المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جناية .
 - (ب) المحكوم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٧م المشار إليه .
 - (جـ) المحكوم عليه في إحدى جرائم الاعتداء على المال أو الجرائم الجنسية والخلقية والزنا والفجور والدعارة والقمار أو التحريض على ارتكابها ، أو تزوير أو استعمال محررات مزورة أو انتحال شخصية الغير أو شهادة الزور ، وكذلك المحكوم عليه للشروع في ارتكاب إحدى هذه الجرائم .
 - (د) من سبق فصله تأديبياً من الوظائف العامة لأسباب مخلة بالشرف أو الأمانة .
- ويلغى الترخيص بعد منحه إذا صدر حكم نهائي على المرخص له بعقوبة في إحدى الحالات المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة (١٧)

لا يرخص في الاتجار بالمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة إلا في صيدلية أو مخزن أو مستودع أو مصنع أدوية مرخص بإنشائها وفقاً لأحكام القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٣م المشار إليه .

مادة (١٨)

يعين للمحل المرخص له في الاتجار بالمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة صيدلي مرخص له بمزاولة مهنة الصيدلة في دولة قطر . ويكون مسئولاً عن إدارته للمحل طبقاً لأحكام القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٧م المشار إليه .

مادة (١٩)

يقدم طلب الترخيص بالاتجار إلى قسم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة ، متضمناً البيانات الآتية :-

- (أ) تاريخ الطلب ونوعه .
- (ب) اسم الطالب ثلاثياً وجنسيته .
- (ج) اسم وعنوان المحل المرخص له طبقاً لأحكام القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٣م المشار إليه ، ورقم وتاريخ الترخيص .
- (د) اسم الصيدلي المسئول عن إدارة المحل ، ورقم وتاريخ الترخيص له بمزاولة مهنة الصيدلة في قطر .

ويجب أن يرفق بالطلب المستندات الآتية :-

- (أ) صحيفة الحالة الجنائية .
- (ب) صورة من ترخيص المحل المرخص له طبقاً لأحكام القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٣م المشار إليه .
- (ج) صورة من الترخيص بمزاولة مهنة الصيدلة بالنسبة للصيدلي المسئول عن إدارة المحل .

مادة (٢٠)

يصدر وزير الصحة العامة قراراً بالموافقة على منح الترخيص أو رفضه وفي حالة الموافقة يعطى صاحب الشأن ترخيصاً كتابياً وفقاً للنموذج رقم (٤) المرفق بهذا القرار .

مادة (٢١)

لا يجوز لمديري المحال المرخص لها في الاتجار في المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة أن يبيعوها أو يسلموها أن يتزلوا عنها بأية صفة كانت إلا للأشخاص والجهات المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القرار وذلك بموجب ترخيص يصدر وفقاً للنموذج رقم (٦) المرفق بهذا القرار .

ولا يتم تسليم المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة المبيعة أو التي نزل عنها إلا إذا قدم المتسلم إيصالاً من أصل وثلاث صور مطبوع على كل منها اسم وعنوان الجهة المتسلمة وموضحاً بكل منها

بمداد لا يمكن محوه اسم المادة المخدرة أو المؤثر العقلي الخطر بالكامل وطبيعته ونسبته وتاريخ التحرير والكمية بالأرقام والحروف .

ويجب أن يوقع المسلم أصل الايصال وصوره الثلاث وأن يختمها بخاتم خاص بالجهة المسلمة مكتوباً في وسطه كلمة مخدر .

وعلى مدير المحل أن يؤشر على الأصل وصوره الثلاث بما يفيد الصرف وتاريخه وأن يحتفظ بالنسخة الأصلية ويعطي المسلم إحدى الصور ويرسل صورة بكتاب موصى عليه إلى كل من وزارة الداخلية وقسم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة ووزارة الصحة العامة في اليوم التالي لتاريخ الصرف على الأكثر .

مادة (٢٢)

يجب على مديري المحال المرخص لها في الاتجار بالمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة حفظ هذه المواد في دواليب خاصة يحكم إغلاقها ، ويكتب عليها كلمة (مخدر) أو عبارة (مؤثر عقلي خطر) باللغتين العربية والانجليزية ، ويحتفظ المدير المسئول بمفاتيحها ولا يجوز إعطاء هذه المفاتيح لأي موظف بالمحل . ويكون التصرف من هذه المواد بمعرفة مدير المحل المسئول شخصياً .

مادة (٢٣)

على مديري المحال المرخص لها في الاتجار بالمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى قسم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة بوزارة الصحة العامة وإلى وزارة الداخلية في الأسبوع الأول من كل شهر كشفاً موقعاً عليه منهم ومبيناً به الوارد من المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة والمصرف منها خلال الشهر السابق والباقي منها وذلك وفقاً للنموذج رقم (٥) المرفق بهذا القرار .

مادة (٢٤)

تشكل بوزارة الصحة العامة لجنة للاشراف على تصفية المحال التي يلغى ترخيصها في الاتجار بالمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة وذلك على الوجه التالي :-
(أ) مدير إدارة الصيدلة والرقابة الدوائية بوزارة الصحة العامة رئيساً .
(ب) أحد أعضاء اللجنة الدائمة للتراخيص بوزارة الصحة العامة يختاره رئيسها عضواً .
(ج) ممثل عن وزارة الداخلية تختاره الوزارة عضواً .

مادة (٢٥)

للجنة المشار إليها في المادة السابقة في سبيل القيام بمهامها الانتقال إلى المحل الذي الغي ترخيصه وفحص المستندات والسجلات والتقارير وغيرها من الأوراق المتعلقة بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة والقيام بجردها وتحديد الكمية الموجودة منها في المحل وطبيعتها ، وإتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتحفظ عليها .

وتحرر اللجنة محضراً يوقعه رئيسها بالاجراءات والنتائج التي أسفرت عنها مهمتها ، وما تراه من مقترحات في هذا الشأن ، ويرفع رئيس اللجنة تقريراً بذلك إلى وزير الصحة العامة لاتخاذ ما يراه مناسباً .

مادة (٢٦)

لا يجوز في مصانع الأدوية صنع مستحضرات يدخل في تركيبها مواد مخدرة ، أو مؤثرات عقلية خطيرة إلا بعد الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة (١٦) من هذا القرار .
ولا يجوز لهذه المصانع استعمال المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة التي توجد لديها إلا في صنع المستحضرات التي تنتجها ، وعليها أن تتبع أحكام المادتين (٢٣) ، (٤٧) فيما يتعلق بما يرد إليها من المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة ، وأحكام المواد (٢١) ، (٢٣) ، (٢٤) ، (٢٥) ، (٤٧) فيما يتعلق بما تنتجه من مستحضرات طبية يدخل في تركيبها إحدى المواد المخدرة أو أحد المؤثرات العقلية الخطرة بأي نسبة كانت .

الفصل الرابع

إجراءات الترخيص في حيازة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة وصرفها طبياً

مادة (٢٧)

يجوز للأطباء المرخص لهم بمزاولة مهنة الطب في دولة قطر العاملين في عيادات خاصة أن يحصلوا على ترخيص يميز لهم أن يحرزوا في عيادتهم بعض المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة المعدة للاستعمال عند الضرورة الملحة ، أو إحراز كمية مناسبة من هذه المواد للقيام بعلاج المرضى في الحالات الطارئة خارج عياداتهم .

مادة (٢٨)

يقدم طلب الحصول على الترخيص المشار إليه في المادة السابقة إلى قسم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة ، متضمناً البيانات الآتية :-

- (أ) تاريخ الطلب ونوعه .
 - (ب) اسم الطبيب ثلاثياً وجنسيته وعنوانه ورقم ترخيصه بمزاولة مهنة الطب في دولة قطر .
 - (ج) عنوان العيادة الخاصة ورقم ترخيصها .
 - (د) اسم المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة وطبيعتها والكمية التي يريد احرازها مكتوبة بالحروف والأرقام .
 - (هـ) أسباب الطلب .
- ويجب أن يرفق بالطلب المستندات الآتية :-
- (أ) صورة من ترخيص مزاولة مهنة الطب في قطر .
 - (ب) صورة من الترخيص بفتح العيادة الخاصة التي يعمل فيها الطبيب .
 - (ج) صورة من موافقة وزارة الداخلية على الطلب .

مادة (٢٩)

إذا استوفى الطلب البيانات والمستندات المنصوص عليها في المادة السابقة يُمنح الطبيب بعد موافقة وزير الصحة العامة ترخيصاً وفقاً للنموذج رقم (٧) الملحق بهذا القرار .

مادة (٣٠)

يجب على الطبيب المرخص له باحراز مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية خطيرة في عيادته حفظها في دولا ب خاص يحكم غلقه ويكتب عليه البيانات المنصوص عليها في المادة (٢٢) من هذا القرار .
ويكون استعمال هذه المواد بمعرفته شخصياً في الحالات وبالشرط المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٧م المشار إليه .

مادة (٣١)

مع مراعاة أحكام المادة (١٥) من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٧م المشار إليه ، يجوز للأفراد حيازة مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية خطيرة لاستعمالهم الخاص ولأسباب صحية بحتة ، وذلك في حدود الكميات التي يصفها لهم الأطباء المرخص لهم بمزاولة مهنة الطب في قطر ، وأن يكون ذلك بقصد العلاج الطبي الصحيح .

مادة (٣٢)

لا يجوز للصيدلة صرف مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية خطيرة إلا بموجب وصفة طبية من طبيب مرخص له بمزاولة مهنة الطب في قطر أو بموجب الترخيص الصادر وفقاً للمادة (٢١) من هذا القرار .

مادة (٣٣)

تصرف الوصفات الطبية التي توصف بمقتضاها مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية خطيرة من دفاتر محتومة بخاتم وزارة الصحة العامة وفقاً للنموذج رقم (٨) المرفق بهذا القرار ، ويجب تحرير هذه الوصفات بخط واضح بغير كشط أو محو وبمداد لا يمكن محوه وأن يتوافر في تحريرها الشروط والبيانات التالية :-

- (أ) تاريخ تحرير الوصفة .
- (ب) اسم الطبيب ثلاثياً وعنوانه ورقم الهاتف ورقم ترخيص مزاولة مهنة الطب في قطر .
- (ج) اسم المريض ثلاثياً وجنسيته وسنه وعنوانه وتشخيص مرضه .
- (د) اسم المادة المخدرة أو المؤثر العقلي الخطر بالكامل وطبيعته ونسبته والكمية بالأرقام والحروف .
- (هـ) توقيع الطبيب .
- (و) بيانات خاصة عن الجهة التي تقوم بصرف المادة المخدرة أو المؤثر العقلي الخطر الموصوف طبياً .

مادة (٣٤)

لا يجوز أن تتجاوز كمية المخدر أو المؤثر العقلي الخطر الذي يُصرف للمريض بموجب وصفة

طبية واحدة عن قدر يكفي علاجه لمدة عشرة أيام وإذا اقتضت حالة المريض صرف كمية أخرى ، فإنه يتعين أن يتم ذلك بموجب وصفة طبية جديدة .

مادة (٣٥)

لا يجوز صرف وصفات طبية تحتوي على مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية خطيرة بعد مضي خمسة أيام من تاريخ تحريرها .

ولا يجوز لمن صرفت له مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية خطيرة بموجب وصفة طبية أن يتنازل عن هذه المواد لأي شخص مهما كانت الأسباب وفي حالة عدم استعمال أية كمية من قبل المريض يجب عليه إعادتها إلى الجهة التي صرفت منها .

مادة (٣٦)

مع مراعاة ما تقضي به أحكام المواد (٢٢)، (٢٣)، (٢٤)، (٢٥) من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٧م المشار إليه ، يجوز للصيادلة صرف مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية خطيرة بموجب بطاقات رخص يصدرها قسم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة ، وفقاً للنموذج رقم (٧) المشار إليه وذلك للأشخاص الآتية :-

- (أ) الأطباء المرخص لهم في مزاولة مهنة الطب في قطر .
- (ب) الأطباء الذين تخصصهم لذلك المستشفيات والمصحات والمراكز الطبية التي ليس لها صيادلة .

مادة (٣٦)

يجب على الصيادلة قيد جميع المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة الواردة إلى الصيدلية يوم ورودها ، وكذلك المصروف منها أولاً بأول في ذات يوم صرفها في دفتر خاص للوارد والمصروف مرقومة صحائفه ومختومة بخاتم وزارة الصحة العامة وفقاً للنموذج رقم (٩) الملحق بهذا القرار .

مادة (٣٨)

يتم تداول المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة في المستشفيات والمصحات والمستوصفات والوحدات الطبية العامة والخاصة وفقاً للنظام التالي :-

- (١) تقوم مخازن الجهات المذكورة بقيد المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة في دفتر خاص وفقاً لأحكام المادة (٤٧) من هذا القرار .
- (٢) يتم صرف المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة من المخازن إلى الصيدليات التابعة لها بموجب إذن صرف رسمي ، موقع عليه من مدير الصيدلية وفقاً للنموذج رقم (١٠) المرفق بهذا القرار . ويقوم الصيدلي المسئول عن إدارة الصيدلية باستلام الكمية المطلوبة بعد التوقيع على إذن الصرف ، ويحفظ أصل الأذن في المخزن كما تحفظ نسخة منه في الصيدلية .
- (٣) تصرف للمستشفيات والمستوصفات والمصحات والوحدات الطبية الخاصة حصة من المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة تحددها إدارة الصيدلة والرقابة الدوائية بوزارة الصحة العامة ،

وتكون هذه الأصناف عهدة في صيدليات الجهات المذكورة ، وفي حالة وجود صيدلي مسئول عن إدارة الصيدلية تكون هذه الأصناف عهدة طبيب تخصصه لذلك هذه الجهات ، وتخطر به الإدارة المذكورة .

(٤) يجب على كل صيدلية في مستشفى أو مصحة أو مستوصف أو وحدة طبية عامة أو خاصة الاحتفاظ بدفتر لقيود المواد المخدرة ، والمؤثرات العقلية الخطرة وفقاً لأحكام المادة (٤٧) من هذا القرار .

(٥) يجب حفظ الدفاتر المشار إليها في هذه المادة لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيها ، كما تحفظ الوصفات الطبية المنصوص عليها في المادة (٣١) من هذا القرار للمدة ذاتها من التاريخ المبين عليها ، وتكون الدفاتر والوصفات المذكورة خلال مدة حفظها عهدة الصيدلي المسئول عن إدارة الصيدلية أو الطبيب المخصص لذلك ، حسب الأحوال .

(٦) يتم صرف المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة إلى أقسام المستشفيات والمصحات والمستوصفات والوحدات الطبية العامة والخاصة بكميات محدودة ، بناء على طلب صرف موقع عليه من الممرضة المسئولة عن القسم ، وفقاً للنموذج رقم (١١) المرفق بهذا القرار .

وتوقع كل من الممرضة المسئولة والصيدلي المسئول على إذن الصرف عند استلام هذه الكمية ، ويتم حفظها في مكان خاص يحكم إغلاقه يكون تحت مسئولية رئيسة التمريض بالقسم .

(٧) تقوم الممرضة المسئولة بصرف المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة للمريض ، وفقاً للوصفة الطبية المرفقة بملفه ، وبالكميات المحددة فيها ، وعليها إثبات جميع البيانات المتعلقة بذلك في النموذج رقم (١١) المشار إليه .

(٨) على الممرضة المسئولة إرسال الوصفات الطبية والنماذج المشار إليها في البند السابق من هذه المادة إلى الصيدلية ، وعلى الصيدلي المسئول عن إدارتها مراجعة وتدقيق البيانات الثابتة فيها وقيدتها في دفاتر الصيدلية ، وكذلك حفظها على النحو المبين بالبند الخامس من هذه المادة .

(٩) على الصيدليات التابعة للجهات المذكورة في هذه المادة أن ترسل كشفاً شهرياً إلى قسم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة ، مبيناً به الوارد من المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة والمصرف منها وفقاً للنموذج المشار إليه في المادة (٢٣) من هذا القرار .

الفصل الخامس

إجراءات الترخيص بزراعة النباتات

الممنوع زراعتها

مادة (٣٩)

يجوز الترخيص للجهات الحكومية والمعاهد العلمية ومراكز الأبحاث العلمية المعترف بها في زراعة أي نبات من النباتات الممنوع زراعتها المبينة بالجدول رقم (٤) الملحق بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٧م المشار إليه ، وذلك للأغراض أو البحوث العلمية .

مادة (٤٠)

يقدم طلب الترخيص بالزراعة إلى قسم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة ، متضمناً البيانات التالية :-

- (أ) الجهة الطالبة ومقرها ومجال عملها .
 - (ب) الغرض من الزراعة .
 - (ج) اسم النبات أو النباتات المطلوب زراعتها ونوعها .
 - (د) كمية البذور أو الثمار أو الشتلات المطلوب زراعتها .
 - (هـ) اسم المسئول عن زراعة النبات من العاملين الفنيين .
 - (و) مساحة الأرض المطلوب زراعتها ، وبيان حدودها ومعالمها بياناً كافياً .
 - (ز) توقيع المدير المسئول عن الجهة الطالبة وختم هذه الجهة .
- ويجب على قسم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة إرسال الطلب إلى وزارة الداخلية لبدء رأيها في شأنها .

مادة (٤١)

يصدر قسم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة رخصة بالزراعة وفقاً للنموذج رقم (١٢) المرفق بهذا القرار ، وذلك بعد موافقة وزارة الداخلية ووزير الصحة العامة على طلب الترخيص وعلى القسم المذكور إرسال صورة من رخصة الزراعة إلى وزارة الداخلية وإدارة الشؤون الزراعية بوزارة الصناعة والزراعة .

مادة (٤٢)

- يجب على الجهة المرخص لها بالزراعة القيام بما يلي :-
- (١) تسوير مساحة الأرض التي رخص بزراعتها لمنع الدخول إليها ، عدا العاملين المصرح لهم بالدخول ، وتعيين الحراسة اللازمة عليها .
 - (٢) إخطار قسم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة ووزارة الداخلية وإدارة الشؤون الزراعية بوزارة الشؤون البلدية والزراعة بمواعيد الزراعة وجنيها .
 - (٣) إعداد دفتر مرقومة صحائفه ومختومة بخاتم قسم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة ، تقيد فيه الكميات الواردة من البذور أو الثمار أو الشتلات ، ومقدار ما استعمل منها في الزراعة وأطوار نموها ، وما يطرأ عليها ، وما قد يتلف منها وكمية المحصول الناتج عنها ، وما استخدم منه في الأغراض أو البحوث العلمية المصرح بها ، وعلى هذه الجهة تقديم ذلك الدفتر إلى مندوبي وزارة الصحة العامة ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون البلدية والزراعة عند كل طلب .

مادة (٤٣)

يتم إعداد التالف من الزراعة في حضور مندوب عن الوزارات الثلاث المشار إليها في المادة السابقة ومندوب عن الجهة المرخص لها بالزراعة ويحرر عن ذلك محضر ، يوقع عليه من المندوبين المذكورين

ويتسلم كل منهم صورة من المحضر لحفظها في الجهة التابع لها ، ويؤشر بمضمون هذا المحضر في الدفتر المنصوص عليه في المادة السابقة .

مادة (٤٤)

يجوز الترخيص في استيراد النباتات المبيئة بالجدول رقم (٤) ، الملحق بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٧م المشار إليه وبذورها ، وذلك وفقاً للإجراءات والقواعد والأحكام المنصوص عليها في الفصل الثاني من هذا القرار .

الفصل السادس

أحكام ختامية

مادة (٤٥)

يكون لمدير إدارة الصيدلة والرقابة الدوائية ورئيس قسم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة ، وغيرهما من الأطباء والصيدالة العاملين في وزارة الصحة العامة اللذين يعينهم الوزير ، دخول وتفتيش محال ومخازن ومستودعات الاتجار في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة والصيدليات والمستشفيات والمصحات والمستوصفات والعيادات ومصانع الأدوية ومعامل التحليل الكيماوية والصناعية والمعاهد العلمية المعترف بها ، وذلك للتحقق من تنفيذ أحكام القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٧م المشار إليه والقرارات الصادرة تنفيذاً له ، ولهم الاطلاع على الدفاتر والأوراق والمستندات المتعلقة بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة . ويكون لهم صفة مأموري الضبط القضائي في ضبط وإثبات ما يقع من جرائم في هذه الأماكن بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المشار إليها . وعليهم القيام بالتعاون مع غيرهم من مأموري الضبط القضائي المنصوص عليهم في القانون المذكور ، باقتلاع كل زراعة ممنوعة لم يرخص بزراعتها وجمع أوراقها وجذورها على نفقة مرتكبي الجريمة . وتحفظ هذه الأشياء بعد تحريزها على ذمة المحاكمة بمخازن إدارة الشؤون الزراعية بوزارة الشؤون البلدية والزراعة إلى أن يفصل نهائياً في الدعوى الجنائية .

مادة (٤٦)

على قسم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة إنشاء السجلين التاليين :-

(١) سجل خاص يقيد فيه الأشخاص والهيئات المرخص لهم في استيراد وتصدير ونقل المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة أو النبات الممنوع زراعته والمرخص باستيراده ، ويتضمن هذا السجل البيانات الآتية :-

(أ) رقم القيد وتاريخ .

(ب) اسم المرخص له ثلاثياً وجنسيته وعنوانه ومهنته أو الجهة التي يعمل فيها .

(ج) رقم الترخيص ونوعه وسبب منحه وتاريخ إصداره وانتهائه .

(٢) سجل عام يقيد فيه الأشخاص والجهات المرخص لهم في استيراد أو تصدير أو نقل أو صنع أو

حيازة أو احراز أو الاتجار في المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة أو زراعة نبات من النباتات المبينة في الجدول رقم (٤) الملحق بالقانون رقم (٩) المشار إليه ويتضمن هذا السجل البيانات الآتية :-

- (أ) رقم القيد وتاريخه .
(ب) اسم الشخص وجنسيته وعنوانه ومهنته أو الجهة التي يعمل فيها .
(ج) رقم الترخيص وبياناته ونوعه وسبب منحه وتاريخ صدوره وانتهائه .
(د) الاسم الكامل للمادة المخدرة أو المؤثر العقلي الخطر أو النبات الممنوع زراعته وطبيعته ، ونسبته ، وكميته .

مادة (٤٧)

كل من رخص له في استيراد أو تصدير أو نقل أو حيازة أو الاتجار في المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة ، يجب عليه أن يقيد الوارد والمصرف منها أولاً بأول في اليوم ذاته في دفتر خاص مرقومة صحائفه ومختومة بخاتم وزارة الصحة العامة وفقاً للنموذج رقم (١٣) الملحق بهذا القرار .
كما يجب أن يتضمن هذا الدفتر تاريخ الورود أو الصرف واسم البائع أو المشتري ثلاثياً وجنسيته وسنه وعنوانه واسم المواد المخدرة ، أو المؤثرات العقلية الخطرة وطبيعتها وكميتها ونسبتها .

مادة (٤٨)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

خالد محمد المانع
وزير الصحة العامة

صدر بتاريخ : ١٩/١١/١٤٠٩ هـ
الموافق : ٢٢/٦/١٩٨٩ م

(صورة طبق الأصل)

نموذج رقم (١)

ترخيص يميز استيراد أو تصدير أو نقل المواد المخدرة
أو المؤثرات العقلية الخطرة الخاضعة لأحكام
القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٧م وطبقاً للقرار
الوزاري المنفذ له رقم () لسنة ()

اسم المرخص له :
المهنة :
العنوان :
نوع الترخيص : (استيراد - تصدير - نقل)
رقم القيد في سجل وزارة الصحة العامة :
رقم الرخصة :
تاريخ إصدار الرخصة :
تاريخ انتهاء الرخصة :

ختم وزارة الصحة العامة

توقيع وزير الصحة العامة

دولة قطر
وزارة الصحة العامة

(صورة طبق الأصل)

نموذج رقم (٢)

إذن استيراد أو تصدير أو نقل مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية
خطرة خاضعة لأحكام القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٧م
والقرار الوزاري المنفذ له رقم () لسنة ()

رقم الرخصة :
نوع الرخصة :
تاريخ الاصدار :
تاريخ الانتهاء :
اسم المستورد :
عنوان المستورد :
اسم المصدر :
عنوان المصدر :
اسم الناقل :
عنوان الناقل :

الرقم	اسم المادة بالكامل	الوحدة	القوة	الكمية

(ختم وزارة الصحة العامة)

(توقيع وزير الصحة أو من يفوضه)

(صورة طبق الأصل)

..... الاشارة

..... التاريخ :

دولة قطر

وزارة الصحة العامة

نموذج رقم (٣)

إذن إفراج جمركي لأدوية مخدرة أو «مؤثرات عقلية خطيرة»
خاضعة لأحكام القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٧م والقرار
الوزاري رقم () سنة () المنفذ له

الرقم :

التاريخ :

اسم المستورد :

اسم المادة بالكامل :

الوحدة :

التركيب :

الكمية بالأرقام والحروف :

الجهة الموردة :

عنوانه :

جنسيته :

إن وزارة الصحة العامة طبقاً لنظام المخدرات والمؤثرات العقلية الخطرة وبناء على مراجعة رخصة الاستيراد

رقم : بتاريخ :

توافق على الافراج الجمركي عن كمية الأدوية المخدرة المشار إليها أعلاه .

توقيع مدير إدارة الصيدلة والرقابة الدوائية الخاتم

نموذج رقم (٤)

ترخيص يبيز الاتجار في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية

الخطرة الخاضعة لأحكام القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٧م

والقرار الوزاري المنفذ له رقم () لسنة ()

اسم المرخص له :

الجنسية :

العنوان :

رقم الترخيص :

تاريخ إصدار الرخصة :

تاريخ انتهاء الرخصة :

رقم القيد في سجل وزارة الصحة العامة :

ختم وزارة الصحة العامة

توقيع وزير الصحة العامة

نموذج رقم (٥)

كشوف حركة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة
في المحال التجارية المرخص لها بالإتجار فيها
والخاضعة للقانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٧م
والقرار الوزاري المنفذ له رقم () لسنة ()

اسم المحل وعنوانه :

رقم وتاريخ ترخيص المحل :

اسم المرخص له بالمواد المخدرة :

اسم الصيدلي المدير المسئول :

عنوانه :

اسم الرخصة : تاريخ الرخصة :

اسم المادة المخدرة أو المؤثر العقلي الخطر بالكامل :

الوحدة :

التركيز :

(بيان حركة الصنف عن المدة من أول شهر وحتى آخر شهر لسنة)

مصرف				وارد			
الرصيد	الكمية	رقم وتاريخ المستند	جهة الصرف	الكمية	رقم وتاريخ المستند	جهة الورود	تاريخ القيد
الرصيد في أول شهر							
الرصيد المتبقى							

الرصيد المتبقي في آخر الشهر..... (بالأرقام والحروف)

الختم

اسم الصيدلي ثلاثياً :
التوقيع

اسم المرخص له ثلاثياً :
التوقيع

نموذج رقم (٦)

بطاقة ورخصة حيازة وصرف مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية خطيرة للأطباء المرخص لهم بمزاولة مهنة الطب في قطر

رقم الرخصة :

تاريخ إصدارها :

إسم صاحب البطاقة ثلاثياً :

عنوانه :

إسم المادة المخدرة أو المؤثر العقلي بالكامل :

الوحدة :

التركيز :

بالحروف :

إجمالي الكمية المرخص بها بالأرقام :

بالحروف :

أقصى كمية يمكن صرفها في الدفعة الواحدة بالأرقام :

تاريخ انتهاء مفعول البطاقة :

توقيع مسئول الصحة العامة ختم وزارة الصحة العامة

جدول يبين حركة صرف المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة من الصيدليات

إسم المادة المخدرة	تاريخ	اسم الصيدلية	اسم الصيدلي	الكمية المصروفة	توقيع الصيدلي
طبقتها ونسبتها	الصرف	وعنوانها	المسئول	بالأرقام والحروف	وختم الصيدلية

نموذج رقم (٧)
ختم وزارة الصحة

وصفة طبية لمواد مخدرة أو مؤثرات عقلية خطيرة
خاضعة لأحكام القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٧م
والقرار الوزاري المنفذ له رقم () لسنة ()

رقم الوصفة :

التاريخ :

اسم الطبيب ثلاثياً :

محل العمل :

التليفون :

اسم المريض ثلاثياً :

عنوان المريض :

تشخيص المرض :

اسم المادة المخدرة أو المؤثر العقلي بالكامل :

الوحدة :

التركيز :

الكمية بالأرقام والحروف :

توقيع الطبيب :

سنه :

جنسيته :

(بيانات خاصة بجهة الصرف)

تاريخ الصرف :

عنوانها :

اسم الصيدلية :

اسم الصيدلي المستول :

خاتم الصيدلية :

توقيعه :

نموذج رقم (٩)

ختم وزارة الصحة العامة

اسم المستشفى أو المستوصف أو المؤسسة الحكومية
نموذج مخدرات

الكمية المتوفرة : اسم الدواء - الوحدة - التركيز
المصروفة : اسم الوحدة :
الكمية الكلية : تاريخ الصرف :
صرف بواسطة : توقيع الممرضة بالإستلام :

الكمية الباقية	شهادة ممرضة أخرى على الكمية المفقودة	توقيع الممرضة على إعطاء الجرعة	الكمية المفقودة	الكمية المعطاه	رقم المريض	الطبيب	اسم المريض	الوقت التاريخ
-------------------	--	--------------------------------------	--------------------	-------------------	---------------	--------	---------------	---------------

نموذج رقم (١١)
ختم وزارة الصحة العامة

اسم المستشفى أو المستوصف أو المؤسسة الحكومية
نموذج مخدرات

الكمية المتوفرة : اسم الدواء - الوحدة - التركيز
المصرف : اسم الوحدة :
الكمية الكلية : تاريخ الصرف :
توقيع الممرضة بالإستلام : صرف بواسطة :

الكمية المتوفرة	شهادة ممرضة	توقيع الممرضة	الكمية المفقودة	الكمية المعطاه	رقم المريض	الطبيب	اسم المريض	الوقت	التاريخ
-----------------	-------------	---------------	-----------------	----------------	------------	--------	------------	-------	---------

نموذج رقم (١٢)

رخصة زراعة أو استيراد نبات من النباتات المبينة
في الجدول رقم (٤) المرفق بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٧م

رقم الرخصة :
نوع الرخصة :
اسم الجهة المرخص لها :
عنوان الجهة المرخص لها :
الغرض من الزراعة أو الاستيراد :
اسم النبات أو النباتات المطلوب زراعتها أو استيرادها ونوعها :
كمية البذور أو الثمار أو الشتلات المطلوب زراعتها أو استيرادها :
اسم المسئول عن الزراعة :
المساحات المطلوب زراعتها :
بيان حدودها ومعالمها :

ختم وزارة الصحة العامة

توقيع وزير الصحة أو من يفوضه

